تطهير المصارف الإسلامية من المال الحرام
(الأموال المجنبة)
مملكة البحرين نموذجًا

إعداد

عبد الحميد بن إبراهيم ابن درويش

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في المصرفية والتمويل الإسلامي والبنوك

المعهد العالمي للتمويل الإسلامي والبنوك
الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

مارس ٢٠٢١م

ملخص البحث

لقد هدفت هذه الدراسة والتي تتمثل في "تطهير المصارف الإسلامية من المال الحرام" (الأموال المجنبة) مملكة البحرين نموذجا، إلى معرفة الأساليب التي من خلالها يتم تجنيب الأموال في المصارف الإسلامية وكيفية استخدامها بالطرق المشروعة، وقد تمثلت إشكالية هذه الدراسة في عرض المعوقات التي تقف أمام المصارف الإسلامية حول استخدام الأموال المجنبة للتطهير، وإيجاد الحلول التي ستساعد في ذلك، وتمثلت تساؤلات الدراسة في معرفة حقيقة الأموال المجنبة للتطهير، والمعايير التي تستخدمها المصارف الإسلامية في ذلك، وكذلك مدى موافقتها للشريعة، بالإضافة إلى إيجاد البدائل للمعايير التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية، وكذلك عدد من الأهداف التي تجيب عن تلك التساؤلات، وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي وذلك لهدف تتبع المادة العلمية من تراث الفقه الإسلامي قديما ومعاصرا، وكذلك المنهج الوصفي وكذلك التحليلي والنقدي لغرض التوصل إلى أكبر تفاصيل ممكنة حول هذه الدراسة، وقد حوت الدراسة خمسة فصول، تمثل الفصل الأول في الإطار التمهيدي، والفصل الثاني مدخل إلى المصارف الإسلامية في مملكة البحرين، وكذلك تمثل الفصل الثالث في حقيقة الأموال المجنبة للتطهير وأسباب تجنيبها، وكذلك الفصل الرابع في أحكام تلك الأموال، بعده الفصل الخامس في تطبيقات المصارف الإسلامية في تجنيب الأموال، ثم ختمت الدراسة بعدد من التوصيات والمقترحات والتي ستلعب دورا هاما في هذا المجال في حال تطبيقها.

ABSTRACT

This study “purifying Islamic banks from prohibited funds” (provisioned funds) Kingdom of Bahrain as a model. The study aimed to know the reality of funds that Islamic banks provision for purification and how it is used in legitimate ways. The problem in this study is to present the obstacles that Islamic banks face when utilize their funds that are provisional for purification, then finding solutions that will help in that. The questions of the study were to know the reality of the provisional funds for purification, and the standards that are used by the Islamic banks for that, as well as the extent of their suitability to Islamic laws, and finding alternatives to the standards that conflict with it, in addition to several goals that answer these questions. The researcher followed the inductive approach for the purpose of tracing the scientific material from the heritage of Islamic jurisprudence in the past and present, as well as the descriptive, analytical, and critical approach in order to get the widest details possible for this study. This study consists of five chapters, the first one presents the introductory framework, the second chapter is an introduction to Islamic Banks in Kingdom of Bahrain, then the third chapter about the reality of provisional funds for purification and its reasons, and the fourth chapter about the laws of those funds in Islamic Jurisprudence, followed by the fifth chapter about pursuance of Islamic banks in purification of their funds. to conclude with a number of recommendations and proposals that will play an important role in this field if applied.

APPROVAL PAGE

The thesis of Abdul Hamid Bin Ibrahim Darwish has been approved by the following:

_____
Azman Bin Mohd Noor
Supervisor

_____
Habibullah Zakariya
Co-Supervisor

_____
Arif Ali Arif
Internal Examiner

_____
Mohamed Fairooz Mohd Khir
External Examiner

_____
Mohd Noor Bin Daud
External Examiner

_____
Muhammad Laeba
Chairman

DECLARATION

I hereby declare that this thesis is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Abdulhameed Bin Ebrahim Darwish

Signature …… Date ……

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠٢١م محفوظة لـ عبد الحميد بن ابراهيم درويش

تطهير المصارف الإسلامية من المال الحرام
(الأموال المجنبة) مملكة البحرين نموذجًا

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١. يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.
٢. يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.
٣. يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.
٤. سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.
٥. سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقه في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: عبد الحميد بن ابراهيم درويش

التوقيع:..... التاريخ: .....

الإهـــــداء

* إلى من لهما الفضل بعد الله تعالى في وجودي...والداي الكريمين...مُعلماي الأُول.
* إلى رفيق دربي ومعيني في هذا البحث الدكتور محمد بن يوسف ابن جمعان، جزاه الله عني خير الجزاء.
* إلى مشايخي وأساتذتي في كل مكان، بارك الله جهودهم وعلمهم في أمة الإسلام.
* إلى زوجتي وإخواني وأخواتي وذرياتهم قواهم الله في طاعته، وأمد الله أعمارهم في خدمة دينه.
* إلى أحبابي وأصدقائي في العقيدة والدين، ثبتهم الله على طاعته.
* إلى منتسبي المصارف الإسلامية، وطلاب الصيرفة الإسلامية.

أهدي هذا البحث المتواضع ...

الشكر والتقدير

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده الحمد لله أولا وآخرا وظاهرا وباطنا اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك أحمد الله على نعمة إتمام هذا البحث المبارك الذي تجلى لي في ثناياه ما لا أحصي من كرم الله وعنايته بي فأسأله البركة والقبول وأستغفره من التقصير والزلل.

ثم الشكر بعد حمد الله لوالداي الكريمين الذين لم يألوا جهدا في بذل كل ما أحتاجه وأطلبه فجزاهما الله عني خير ما جزى والدا عن ولد وأمد في عمر والدي في طاعة وعافية وسكب على قبر أمي شآبيب الرحمات التي توفاها الله قبيل إتمام هذا البحث وكان لفراقها أثر بالغ علي إذ فقدت بفقدها دعوات مستجابات كانت تصعد للسماء كما أشكر رفيق دربي الدكتور محمد بن يوسف ابن جمعان الذي رافقني طيلة فترة إعداد هذا البحث وأمدني برأيه ونصحه وكان يقرأ لي ويكتب لي ويقومني ولولا فضل الله علي أن سخره لي لم يكن لهذا البحث أن يرى النور فجزاه الله عني خير الجزاء في الدنيا والآخره وبارك له في وقته وماله وولده والشكر موصول لمشرفاي الذين دأبا على إرشادي وتقويمي وكذلك لجميع منتسبي الجامعة الإسلامية العالمية هذا الصرح الغني عن التعريف ولا يفوتني شكر كل من زودني بمعلومة أفادتني في هذا البحث وأختم بشكر كل من له فضل علي ودعالي ممن أعرف وممن لا أعرف فالله يعرفهم وهو يجزيهم عني خيرا.

فهرس المحتويات البحث

ملخص البحث..... ii

ملخص البحث بالإنجليزية ..... ج

صفحة القبول ..... د

صفحة التصريح.....هـ

الإقرار لحقوق الطبع..... و

الإهداء ..... ز

الشكر والتقدير.....viii

فهرس المحتويات البحث.....x

الفصل الأول: خطة البحث وهيكله العام ١

المقدمة.....١

مشكلة البحث.....٢

أسئلة البحث.....٣

أهداف البحث.....٣

أهمية البحث ٤

حدود البحث ٤

منهج البحث.....٥

الدراسات السابقة ٥

هيكل البحث ١١

الفصل الثاني: مدخل إلى المصارف الإسلامية في مملكة البحرين.....١٣

المبحث الأول: التعريف بالمصارف الإسلامية.....١٣

المبحث الثاني: التعريف بالرقابة الشرعية وعلاقتها بالمصارف الإسلامية ١٤

المطلب الأول: التعريف بالرقابة الشرعية ١٤
المطلب الثاني: الهيئة علامة فارقة بين المؤسسات المالية الإسلامية
والتقليدية ٢٠
المطلب الثالث: أثر هيكلية الرقابة في المؤسسة على الهيئة الشرعية ٣٠
المطلب الرابع: أثر تعدد فتوى الهيئة على الصناعة المالية ٣٧
المبحث الثالث: التعريف بمملكة البحرين وقطاعها المصرفي ٤٢
المطلب الأول: نبذة مختصرة عن مملكة البحرين ٤٢
المبحث الرابع: التعريف بالمصرفية الإسلامية في مملكة البحرين ٤٥

الفصل الثالث: حقيقة الأموال المجنبة وأسباب تجنيبها ٦٥
المبحث الأول: حقيقة الأموال المجنبة في المصارف الإسلامية ٦٥
المطلب الأول: تعريف الأموال المجنبة ٦٥
المطلب الثاني: الألفاظ ذات الصلة ٦٩
المبحث الثاني: تجنيب الأموال لخلل تعاقدي ٧٢
المبحث الثالث: أسباب راجعة إلى محذور شرعي ٧٤
المبحث الرابع: أسباب راجعة إلى الجهالة برب المال ١١٨

الفصل الرابع: في أحكام الأموال المجنبة في المصارف الإسلامية ١٢١
المبحث الأول: تملك الأموال المجنبة وصرفها ١٢١
المطلب الأول: تملك الأموال المجنبة. ١٢١
المطلب الثاني: صرف الأموال المجنبة ١٢٤
المطلب الثالث: تطبيقات معاصرة على صرف من الأموال المجنبة ١٣١
المبحث الثاني: التصرف في الأموال المجنبة ١٣٢
المطلب الأول: استثمار الأموال المجنبة لصالح الفقراء والمساكين ١٣٣
المطلب الثاني: إقراض الأموال المجنبة للفقراء والمساكين ١٣٧
المطلب الثالث: وقف الأموال المجنبة ١٣٨

المبحث الثالث: بدائل تجنيب الأموال ١٤١
المطلب الأول: تصحيح العقود الفاسدة. ١٤١
المطلب الثاني: فسخ الدين بالدين. ١٤٢
المطلب الثالث: تفريق الصفقة..... ١٤٩
المبحث الرابع: معايير صرف الأموال المجنبة..... ١٥١

الفصل الخامس: تطبيقات المصارف الإسلامية في تجنيب الأموال ١٥٣
المبحث الأول: تجنيب الأموال في عمليات المرابحة المصرفية..... ١٥٣
المطلب الأول: حقيقة المرابحة المصرفية..... ١٥٣
المطلب الثاني: التكييف الفقهي لعقد المرابحة المصرفية ١٥٥
المطلب الثالث: الأموال المجنبة في المرابحة المصرفية ١٦٦
المبحث الثاني: تجنيب الأموال في عمليات التورق المصرفي..... ١٦٧
المطلب الأول: حقيقة التورق المصرفي. ١٦٧
المطلب الثاني: حكم التورق المصرفي..... ١٦٨
المطلب الثالث: الأموال المجنبة في التورق المصرفي..... ١٧٠
المبحث الثالث: تجنيب الأموال في عمليات الاستثمار بالأسهم المختلطة ١٧١
المطلب الأول: حقيقة الاستثمار بالأسهم المختلطة. ١٧١
المطلب الثاني: حكم الاستثمار بالأسهم المختلطة ١٧٢
المطلب الثالث: الأموال المجنبة الناتجة عن الاستثمار بالأسهم ١٧٩
المبحث الرابع: تجنيب الأموال في الودائع المصرفية في البنوك التقليدية..... ١٨٠
المطلب الأول: حقيقة الودائع المصرفية في البنوك التقليدية. ١٨٠
المطلب الثاني: حكم إيداع المصارف الإسلامية أموالًا في المصارف
التقليدية. ١٨٠
المطلب الثالث: الأموال المجنبة الناتجة عن إيداع المصرف الإسلامي
أموالًا لدى المصارف التقليدية..... ١٨٣

الخاتمة ١٨٤

المصادر والمراجع ١٨٩

ملحق ١: الجداول المبينة للأموال المجنبة في المصارف المطبق عليها ١٩٩

الفصل الأول

خطة البحث وهيكله العام

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على رسوله الأمين وعلى آله وصحبه والتابعين، وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.. وبعد:

فإننا في عصر يشهد سطوع نجم المصارف الإسلامية، حتى صارت محط أنظار المؤسسات المالية في العالم أجمع، ولم تكن لهذه المنظومة البقاء – بعد حفظ الله لها – مع ظهورها القريب إلا ما يميزها عن بقية المؤسسات المالية العالمية من التقيد بأحكام الشريعة الإسلامية، وهو ما أورث أيضًا طمأنينة المتعاملين معها أفرادًا كانوا أو مؤسسات؛ ولأجل حفظ هذا النظام الفريد أقيمت الهيئات الشرعية فيها لضمان ذلك التقيد، وسلامة هذه المنظومة من دواخل المعاملات المحرمة، ولما كان الخلل من طبيعة الأعمال البشرية، رسمت هيئات المراجعة الشرعية معيارًا لإرجاع المصارف الإسلامية للجادة عند وجود المشتبهات من التعاملات وألبستها حلة أسمتها: "الأموال المجنبة"، وكان هذا الموضوع هاجسي عند حضور ملتقيات المؤسسات الإسلامية؛ إذ كثيرًا ما كان يطرح مخرجًا في كثير من التعاملات المصرفية المشبوهة، فلما حان تسجيل موضوع لأطروحة الدكتوراه لم أجد بدًا من طرحه للدراسة، وقد تمثلت إشكالية هذه الدراسة في عرض المعوقات التي تقف أمام المصارف الإسلامية حول استخدام الأموال المجنبة للتطهير، وإيجاد الحلول التي ستساعد في ذلك، وتمثلت تساؤلات الدراسة في معرفة حقيقة الأموال المجنبة للتطهير، والمعايير التي تستخدمها المصارف الإسلامية في ذلك، وكذلك مدى موافقتها للتجنيب، بالإضافة إلى إيجاد البدائل للمعايير التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية، وكذلك عدد من الأهداف التي تجيب عن تلك التساؤلات، وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي وذلك لهدف تتبع المادة العلمية من

تراث الفقه الإسلامي قديما ومعاصرا، وكذلك المنهج الوصفي وكذلك التحليلي والنقدي بالإضافة إلى الدراسة الميدانية لغرض التوصل إلى أكبر تفاصيل ممكنة حول هذه الدراسة، وقد حوت الدراسة: خمسة فصول، تمثل الفصل الأول في الإطار التمهيدي، وتمثل الفصل الثاني في دراسة الواقع العملي للمصارف الإسلامية في مملكة البحرين، وكذلك تمثل الفصل الثالث في حقيقة الأموال المجنبة للتطهير وأسباب تجنيبها، وكذلك الفصل الرابع في أحكام تلك الأموال، ثم ختمت الدراسة بعدد من التوصيات والمقترحات والتي ستلعب دورا هاما في هذا المجال في حال تطبيقها. والله سبحانه أسأل التوفيق والسداد والإعانة والرشاد.

مشكلة البحث

لقد تعددت الدراسات المتعلقة بالأموال المحرمة من حيث أنواعها وحكمها لما للمال الحرام من تأثير كبير إذا تعلقت به ذمة المسلم، والنفوس قد جبلت على الخوف من كلمة "محرم" لكنها تحاول أن تجد مخرجًا شرعيًا إذا كان الأمر يتعلق بالمال؛ لأنها قد جبلت على حبه.

وجل الدراسات التي وقف عليها الباحث قد أتت على المال المحرم من حيث حكمه أصلًا دون تنزيل هذا الحكم على التطبيقات الموجودة في المصارف الإسلامية كالتورق والمرابحة المصرفية وغيرهما، وإن بعض الدراسات قد تطرقت إلى كيفية التخلص من المال الحرام المتعلق بالذمة لكنها أتت عليه بإيجاز شديد؛ لأن صور المال الحرام كانت محصورة جدًا وعليه فإن طرق التخلص منه سيكون من المعلومات من الدين بالضرورة، وسيحاول الباحث مستعينًا بالله تعالى ذكر صور معاصرة للأموال المحرمة تتعلق بالمصارف الإسلامية (كإلزام المصرف للعميل بالتبرع في حال تعثره عن سداد عدد من الأقساط المستحقة للمصرف)، وتخريج هذه الصور على صور المال المحرم الأصلية، ومن ثم إيراد طرق التخلص منها تطهيرًا والحكم على شرعية هذه الطرق، وهذا الذي سيعد -بإذن الله- إسهامًا منه في العمل المصرفي الإسلامي، محاولًا الارتقاء به ولو شيئًا يسيرًا؛ فنسأل الله العون والتوفيق والسداد.

أسئلة البحث

يحاول الباحث الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١. ما حقيقة الأموال المجنبة في المصارف الإسلامية، وما أسباب تجنيبها؟
٢. ما معايير المصارف الإسلامية لتجنيب الأموال ؟
٣. ما تطبيقات المصارف الإسلامية للانتفاع بالأموال المجنبة، وما مدى موافقتها لمعايير التجنيب ؟
٤. ما البدائل المقترحة في حال وجود تطبيقات تخالف المعايير الشرعية؟
٥. ما الصور التطبيقية لواقع تجنيب الأموال في المصارف الإسلامية عامة وفي مملكة البحرين خاصة؟

أهداف البحث

بعد بيان مشكلة البحث وسرد أسئلته، فإن أهداف البحث هي:

١. بيان حقيقة الأموال المجنبة في المصارف الإسلامية، وأسباب تجنيبها.
٢. إيجاد معايير شرعية لتجنيب الأموال في المصارف الإسلامية.
٣. دراسة نقدية لبعض التطبيقات المعاصرة لتجنيب الأموال في عمليات المصارف الإسلامية وتقييم موافقتها للمعايير المقترحة.
٤. اقتراح بدائل في حالة مخالفة بعض التطبيقات للمعايير الشرعية.
٥. ذكر صور تطبيقية لواقع تجنيب الأموال في المصارف الإسلامية عامة وفي مصارف مملكة البحرين خاصة.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في النقاط الآتية:

أولًا: أن الباحث سيقوم بدراسة ركن من أركان المصارف الإسلامية التي تفارق فيها البنوك التقليدية؛ وذلك أن المصارف الإسلامية في حقيقتها قائمة على ركنين أساسيين هما: التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، وتجنيب الأموال التي تقدح في هذا الالتزام.

ثانيًا: حاجة المصارف الإسلامية إلى ضبط الأموال المجنبة فيها ومن ثم آلية صرفها كما أشار إلى هذه الحاجة عدد من منتسبي المصارف الإسلامية.

ثالثًا: أن موضوع تجنيب الأموال بات مخرجًا تصير إليه كثير من المصارف الإسلامية لتسويغ كثير من تعاملاتها والجرأة على ما قرره فقهاء المعاملات المالية قديمًا وحديثًا؛ لتوازي في تعاملاتها وتنافس البنوك التقليدية.

رابعًا: أن هذه الأموال المجنبة بثقلها في القوائم المالية صارت محلًا لأنظار مديري السيولة في المصارف الإسلامية؛ فأغرتهم بالانتفاع بها على وجه غير مباشر لمصلحة المؤسسة الإسلامية، مما يستدعي الاهتمام بجانب صروفها الشرعية.

حدود البحث

الموضوع محل الدراسة سيكون – بإذن الله – في الأموال التي تجنبها المصارف الإسلامية متمثلة في هيئاتها الشرعية لخلل شرعي في المعاملة المصرفية، وبالتالي فلن تتطرق الدراسة إلى الأموال التي تجنبها المصارف لأسباب محاسبية أو اختصاصية أو احتياطية، كما لن تتناول الدراسة تجنيب الأرباح في المصارف المتحولة فضلاً عن التقليدية.

والجانب التطبيقي في هذه الدراسة سيكون على المصارف الإسلامية التجارية في مملكة البحرين: من يناير ٢٠١٧م إلى ديسمبر ٢٠١٩م؛ وقد بنيت هذه الدراسة على معلومات تتعلق بأربعة مصارف إسلامية تجارية من أصل ستة موجودة في مملكة البحرين هي التي تجاوبت مع الباحث من خلال مقابلات شخصية، ولسرية معلومات هذه المصارف

وبحسب طلبها في إخفاء هويتها بالنسبة للمعلومات المقدمة من قبلها فقد رأى الباحث أن يرمز لهم في ثنايا البحث بـ(مصرف أ، مصرف ب، مصرف ج، مصرف د).
كما يصطلح في ثنايا هذا البحث على الأموال المحرمة بلفظة: "الأموال المجنبة".

منهج البحث

اقتضت طبيعة البحث الجمع بين المناهج الآتية:

١. المنهج الاستقرائي: الذي يقوم على تتبع المادة العلمية من تراث الفقه الإسلامي والفقه الإسلامي المعاصر واستخلاص الأحكام الشرعية الملائمة للتطبيقات الموجودة في المصارف الإسلامية، وجمع المعلومات من خلال دراسة ميدانية عن طريق إجراء مقابلات مع أعضاء الهيئات الشرعية، والمعنيين من منتسبي المصارف الإسلامية.
٢. المنهج الوصفي: في وصف أي عقد أو منتج له صلة بمحل الدراسة.
٣. المنهج التحليلي: القائم على تحليل الأقوال الواردة وعزوها لقائلها وبيان أدلتها.
٤. المنهج النقدي: تقييم الأدلة وتوضيح الرأي فيها وبيان الراجح منها.
٥. منهج الدراسة الميدانية: من خلال إجراء المقابلات الشخصية.

الدراسات السابقة

بعد مراجعة قواعد البيانات في المكتبات العامة والخاصة وبعد سؤال المختصين في الموضوع لم أجد بحثًا بنفس موضوع الأطروحة المقدمة، وإن وجدت دراسات تتقاطع مع الموضوع نفسه وهي كالآتي:

بحث بعنوان "أحكام التصرف في الكسب الحرام؛ للباحث: محمد بن عبد الرزاق بن محمد الصديق. رسالة ماجستير مقدمة لكلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤١٥هـ؛ وقد بينت الدراسة أن العمل في مجال تسجيل الربا أو حسابه، أو كتابة

خطاباته، أو نحو ذلك مما فيه إعانة عليه، لا يجوز؛ لما فيه من التعاون على الإثم والعدوان، وأن الواجب ترك العمل في هذا المجال والاقتصار على الأعمال المباحة، وأن من تاب إلى الله تعالى من عمل محرم، وقد اكتسب منه مال، كأجرة الغناء والرشوة والكهانة وشهادة الزور، والأجرة على كتابة الربا، ونحو ذلك من الأعمال المحرمة، فإن كان قد أنفق المال، فلا شيء عليه، وإن كان المال في يده، فيلزمه التخلص منه بإنفاقه في وجه الخير، إلا إذا كان محتاجا فإنه يأخذ منه قدر الحاجة، ويتخلص من الباقي، وليس له أن يحج منه؛ لأن الله تعالى طيب لا يقبل إلا طيبا

ثم تناول الباحث في رسالته موضوع الكسب الحرام وهو موضوع رئيس في مسألة الأموال المجنبة حيث إن أحد أسباب التجنيب الرئيسة اكتساب المال بطريقة حرام والمستفاد من هذه الرسالة في موضوع بحثنا هو معرفة أنواع الكسب الحرام وكيفية التخلص منها، ولم يتكلم الباحث عن أحكام هذا الكسب فيما يتعلق بمصلحة الغير وهذا ما سوف يكون مضافًا في هذه الرسالة بإذن الله[1].

وبحث بعنوان "أحكام المال الحرام؛ للباحث: عباس بن أحمد الباز. وهي أطروحة قدمت للجامعة الأردنية سنة ١٤١٧هـ، وهذه الرسالة لا تختلف عن سابقتها بحيث بينت الدراسة أن الأشياء المحرمة التي أهدر الشرع ماليتها: لا يجوز الانتفاع بها مطلقا، بل يجب التخلص منها بإتلافها. – وأن المال المأخوذ من مالكه بغير وجه دون إذنه ورضاه: يلزم رده إليه، أو إلى ورثته من بعده، ولا تبرأ الذمة إلا بذلك، وإذا تعذر الوصول إليه تصدق به عنه وأن من اكتسب مالا محرماً، ولكنه كان يجهل تحريم هذه المعاملة أو قلد من أفتاه بذلك من أهل العلم: فلا يلزمه التخلص من هذا المال بعد علمه بالتحريم وتوبته من ذلك، بل ينتفع به وتناولت طرق الكسب الحرام بشيء من الإجمال مع التفصيل في طرق التخلص من هذا الكسب، وهذا التفصيل المستفاد منه في موضوع هذه الرسالة، واقتصرت هذه الرسالة على

---

[1] محمد بن عبد الرزاق بن محمد الصديق، **أحكام التصرف في الكسب الحرام**، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤١٥هـ.

ذكر سبب واحد من أسباب تجنيب الأموال وهو حرمة المال ولم تتعرض إلى المال المشتبه والمال المختلط وهو ما سنتعرض له أثناء الدراسة إن شاء الله[٢].

وبحث بعنوان "طرق التخلص من الكسب المالي المحرم؛ للباحث: عبد الله بن ثنيان الثنيان. وهي رسالة تكميلية تقدم بها الباحث لجامعة الملك سعود عام ١٤١٨هـ لقد بينت الدراسة أنه يجب على من حصل بيده مال عن طريق محرم كالربا أن يبادر بالتخلص منه على الفور، لأنه من جملة المال المكتسب عن طريق غير شرعي وأصول الأدلة من الكتاب والسنة في ذلك متوافرة، وبيان ما جاء عن السلف في ذلك جملة من الآثار، منها: ما ورد عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ رَجُلٍ يُصِيبُ الْمَالَ الْحَرَامَ، قَالَ: إنْ سَرَّهُ أَنْ يَتَبَرَّأَ مِنْهُ فَلْيَخْرُجْ منه، ثم بينت الدراسة المقدار الذي يخرج من المال في حالتين الحالة الأولى إذا علم مقدار المال على وجه التحديد؛ فيخرجه كما هو الثانية إن لم يعلم مقداره واختلط بغيره من الأموال، فإنه يجتهد ويخرج ما أمكنه، ثم تناولت هذه الرسالة أسباب الكسب الحرام وهو أهم أسباب تجنيب المال والذي هو موضوع الدراسة إن شاء الله، لكنها تناولت هذا الموضوع الشائك بشيء من الاختصار، وهو ما سنحاول بسطه في هذه الرسالة إن شاء الله[٣].

وبحث بعنوان "تطهير الأسهم والصناديق الاستثمارية من الكسب الحرام؛ للباحث: فيصل بن سلطان المري، رسالة علمية مقدمة لجامعة القصيم لنيل درجة الماجستير عام ١٤٣١هـ، بينت الدراسة أن ظاهرة الاستثمار والمتاجرة في أسهم الشركات المختلطة واحدة من أهم القضايا المعاصرة التي أثارت اهتمام شريحة واسعة من الأفراد الذين طرحوا حولها تساؤلات فقهية ومالية عديدة. لإضافة إلى اجتهاد الباحثين في مجال الفقه والتمويل الإسلامي في وضع حلول لهذه التساؤلات، من خلال عمليات التطهير المالي؛ حتى يكون الاستثمار متوافقًا مع الشريعة. ومع ذلك؛ لا تزال هناك العديد من الإشكالات الشرعية

---

[٢] عباس بن أحمد الباز، **أحكام المال الحرام**؛. أطروحة قدمت للجامعة الأردنية سنة ١٤١٧هـ.

[٣] عبد الله بن ثنيان الثنيان. "**طرق التخلص من الكسب المالي المحرم**؛ رسالة تكميلية تقدم بها الباحث لجامعة الملك سعود عام ١٤١٨هـ.

والمالية المتعلِّقة بالتطهير؛ الأمر الذي يجعل من الممارسات المتّبعة في هذا المجال تخضع للتحسين المستمر. وقد أتت هذه الدراسة لتقديم جانب مهم من جوانب التجديد في القطاع المالي وهو سوق الأسهم الإسلامية؛ من خلال ثلاثة محاور هي: الإشكالات والحلول المرتبطة بقياس التطهير المالي ومنهجيته وآلياته، وتحدث الباحث في رسالته عن الأسهم والصناديق الاستثمارية وكيفية دخول الأموال المحرمة عليها وهذا الموضوع جزء من موضوع بحثنا ثم تحدث عن تطهير هذه الأسهم والصناديق وهذا ما سنستفيده من بحثه إن شاء الله إلا أن الرسالة اقتصرت على تطهير الأسهم والصناديق الاستثمارية ولم تتحدث عن بقية أنواع المال وهذا ما سنضيفه إن شاء الله في بحثنا[٤].

وبحث بعنوان "المال المختلط" للباحث: رائد بن عبد الرحمن الشعلان. وهي رسالة مقدمة من الباحث لنيل درجة الماجستير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤٣٤هـ، تحدث الباحث في رسالته عن المال المختلط وهو أحد أسباب تجنيب المال وقد أتى الباحث على المال المختلط بشيء من التفصيل، ثم بينت الدراسة أن معاملة من ماله مختلط بالحرام جائزة بدليل أنه رخص فيها أكثر الفقهاء وورد فيها آثار كثيرة استدلالا بما ورد عن ابن مسعود أنه سئل عمن له جار يأكل الربا علانية ولا يتحرج من مال خبيث يأخذه يدعوه إلى طعام.قال: (أجيبوه، فإنما المهنأ لكم والوزر عليه). وبينت الدراسة أن الأصل في ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم عامل اليهود في وقائع عدة مع أنهم لا يتورعون غالبا عن الحرام فأموالهم مختلطة فأجاب دعوة الغلام اليهودي وقبل هدية اليهودية ورهن درعه عند يهودي على طعام. واستدلت الدراسة على أنه لا حرج على المسلم في معاملة من ماله مختلط بالحرام ولو كان كثيرا. والغالب أن الذي يعمل في بنك ربوي ماله مختلط لأنه يقوم بعمليات مباحة وعمليات محرمة.. وهو ما سيفيدنا في بحثنا إن شاء الله تعالى، لكنه اقتصر

---

[٤] فيصل بن سلطان المري، **تطهير الأسهم و الصناديق الاستثمارية من الكسب الحرام**؛ رسالة علمية مقدمة لجامعة القصيم لنيل درجة الماجستير عام ١٤٣١هـ.

في كلامه عن تطهير هذا المال على نوع واحد وهو المال الذي لم يمز حلاله من حرامه ولم يأت على المال الذي تميز الحلال فيه من الحرام وبحثنا معني بالنوعين من غير تفريق بينهما[٥].

وبحث بعنوان "ضوابط المعاملات المصرفية في تطهير صناديق الاستثمار والاكتتابات والمتاجرة في أسهم الشركات المساهمة؛ للباحث: وليد بن علي التمامي.رسالة تكميلية مقدمة للمعهد العالي للقضاء عام ١٤٣٥هـ، بينت الدراسة أن المصارف الإسلامية جاءت لتلبي حاجة المتعاملين من الخدمات المصرفية المتوافقة مع الضوابط الشرعية، ولقد كانت حكمة الشرع الإسلامي أن أوجد إلى جانب كل أمر محرم بديلاً حلالاً يحقق مصالح العباد بعيداً عن الأضرار التي تقترن بذلك المحرم، فتحريم الربا جاء مقترناً بتحليل البيع، بل وذكر الحلال قبل الحرام بقوله تعالى ﴿**وأحل الله البيع وحرم الربا**﴾ (البقرة ٢٧٥)؛ وتطلع الفكر الإسلامي إلى تأسيس مصارف إسلامية تُعنى بمقاصد الشريعة الإسلامية في المال فتأخذ على عاتقها وظيفة إعمار الأرض وتجنب خلق الديون لما لها من آثار سيئة، بالإضافة إلى دور المصرف الإسلامي الاجتماعي في إطار المنهج الاسلامي الشامل. بالاضافة إلى أنه في ظل ما يمر به العالم المعاصر من أزمات مالية واقتصادية نجد النظام المالي الإسلامي يقف على قدمين ثابتتين ويتخطى حدود البلاد العربية والإسلامية ويصبح موضع اهتمام العالم خاصة بعد الأزمة العالمية ٢٠٠٨م؛ إذ أصبحت العديد من الدول تمتلك مؤسسات مالية تعمل في هذا المجال، كما أصبحت كل من دولة الإمارات العربية والسعودية والبحرين وبريطانيا وماليزيا وسنغافورة تتنافس الآن على أن تصبح كل منها مركزاً عالمياً للمصرفية الإسلامية. وقد اشتملت هذه الرسالة على طرق تطهير الأسهم والصناديق الاستثمارية حسب ما جاء في ضوابط بنك البلاد وبما أن هذه الرسالة تتحدث عن ضوابط أحد البنوك الإسلامية فإننا سنستفيد منها كونها تطبيقًا معاصرًا لأحد البنوك الإسلامية لكنها مقتصرة على تطهير الأسهم والصناديق الاستثمارية بحسب ما جاء في ضوابط بنك البلاد ولم تتطرق إلى أي ضوابط وأسس أخرى في التطهير وسيكون بحثنا أوسع من ذلك إن شاء الله[٦].

---

[٥] رائد بن عبد الرحمن الشعلان، "**المال المختلط**"، رسالة مقدمة من الباحث لنيل درجة الماجستير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤٣٤هـ.

[٦] وليد بن علي التمامي، **ضوابط المعاملات المصرفية في تطهير صناديق الاستثمار والاكتتابات والمتاجرة في أسهم الشركات المساهمة**؛ رسالة تكميلية مقدمة للمعهد العالي للقضاء عام ١٤٣٥هـ.

وبحث بعنوان "توظيف الأموال المجنبة في التمويل الأصغر؛ للباحث: فهد بن صالح الحمود. وهي ورقة عمل تقدم بها الباحث لمؤتمر التمويل الأصغر الإسلامي. بأغادير / المغرب برعاية الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل في ٢٠١٤م، تطرقت الدراسة إلى أن عملية توظيف الاموال ظاهرة جديدة ولكنها ظاهرة متجددة تنتقل من مكان الى مكان وبصور مختلفة حسب البيئة الاقتصادية والقانونية المناسبة التي تستطيع من خلالها ممارسة هذا النشاط وما يطلق عليه عرفا توظيف الاموال هو استخدام مجازي لان كل الانشطة تقوم لتوظيف الاموال واستثمارها.. ولكن الاستخدام المجازي لتوظيف الاموال يعني قيام بعض الاشخاص بجمع اموال من المودعين على ان يقوم هؤلاء الاشخاص باستثمارها بمعرفتهم الشخصية في مشاريع مختلفة ويقومون بتوزيع ارباح كبيرة على المودعين وتتميز هذه الظاهرة بسرعة انتشارها نتيجة الارباح العالية التي يتم توزيعها خلال فترات قصيرة (تصل الى ٦٠% في اقل من سنة) مما يتيح لموظفي الاموال جمع المبلغ ضخمة من المودعين، وهذه الورقة تتقاطع مع عما سنبحثه إن شاء الله في مبحث إقراض الأموال المجنبة[٧].

وبحث بعنوان "الأرباح المجنبة تأصيلًا وتطبيقًا؛ موسى طارق خوري، وهي ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الهيئات الشرعية الثالث عشر سنة ٢٠١٤م، وقد ناقشت هذه الورقة موضوع تجنيب الأرباح بسبب الخلل التعاقدي دون تعرضها للتجنيب بسبب المحذور الشرعي وهو ما سنضيفه في بحثنا إن شاء الله[٨].

وبحث بعنوان "خلاصة الكلام في التخلص من المال الحرام؛ عزيز بن فرحان العنزي . وهو كتاب لطيف طبع في عام ٢٠١٤م اختزل فيه كاتبه الحديث عن طرق التخلص من

---

[٧] فهد بن صالح الحمود. **"توظيف الأموال المجنبة في التمويل الأصغر**؛ وهي ورقة عمل تقدم بها الباحث لمؤتمر التمويل الأصغر الإسلامي. بأغادير/المغرب برعاية الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل في ٢٠١٤م.

[٨] موسى طارق خوري، **الأرباح المجنبة تأصيلًا وتطبيقًا**؛ ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الهيئات الشرعية الثالث عشر سنة ٢٠١٤م.

المال الحرام، وهو أحد مباحث هذه الرسالة ولكنه لم يفصل في أنواع المال الحرام وطرق اكتسابه وهذا التفصيل سيكون جزء من بحثنا بإذن الله[٩].

وبحث بعنوان "أحكام الإفلاس واستغراق الذمة بالمال الحرام في الفقه الإسلامي. للباحث جمعة محمود الزريقي.استغرق جل الكتاب الحديث عن الإفلاس والتفليس، وبما أن المؤلف تطرق إلى المال الحرام فإننا سنستفيد منه في هذا المجال، والذي يعد أحد أجزاء بحثنا[١٠].

هيكل البحث

تشتمل الخطة على خمسة فصول وخاتمة على النحو الآتي:

الفصل الأول: خطة البحث وهيكله العام

المقدمة

مشكلة البحث

أسئلة البحث

أهداف البحث

أهمية البحث

حدود البحث

منهج البحث

الدراسات السابقة

الفصل الثاني: مدخل إلى المصارف الإسلامية في مملكة البحرين

المبحث الأول: التعريف بالمصارف الإسلامية.

---

[٩] عزيز بن فرحان العنزي، خلاصة الكلام في التخلص من المال الحرام؛ كتاب لطيف طبع في عام ٢٠١٤م.

[١٠] جمعة محمود الزريقي "أحكام الإفلاس واستغراق الذمة بالمال الحرام في الفقه الإسلامي.